بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / سامية زكى يوسف

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

التطور التاريخي للجنسية المصرية

دراسة في تاريخ وفلسفة القانون المصري

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

عاصم سيد محمد علي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد علي محجوب **مشرفاً ورئيساً**

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أستاذ بأكاديمية الشرطة، وزير الأوقاف الأسبق

أ.د/ طه عوض غازي **عضواً**

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه وعميد - كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق

أ.د/ السيد عبد الحميد فوده **عضواً**

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه وعميد - كلية الحقوق جامعة بنها الأسبق

أ.د/ أحمد علي عبد الحي إبراهيم ديهوم **مشرفاً وعضواً**

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه - كلية الحقوق– جامعة عين شمس

١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

صفحة العنوان

اسم الباحث : عاصم سيد محمد علي.

اسم الرسالة : التطور التاريخي للجنسية المصرية دراسة في تاريخ وفلسفة القانون المصري

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : قسم فلسفة القانون وتاريخه.

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنه التخرج :

سنه المنح : ٢٠٢٢م.

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

رسالة دكتوراه

اسم الباحث : عاصم سيد محمد علي

اسم الرسالة : التطور التاريخي للجنسية المصرية

دراسة في تاريخ وفلسفة القانون المصري

الدرجة العلمية : الدكتوراه

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد علي محجوب — **مشرفاً ورئيساً**

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة عين شمس
أستاذ بأكاديمية الشرطة، وزير الأوقاف الأسبق

أ.د/ طه عوض غازي — **عضواً**

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه وعميد - كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق

أ.د/ السيد عبد الحميد فوده — **عضواً**

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه وعميد - كلية الحقوق جامعة بنها الأسبق

أ.د/ أحمد علي عبد الحي إبراهيم ديهوم — **مشرفاً وعضواً**

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه - كلية الحقوق– جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة : **أجيزت الرسالة :** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

بتاريخ / /٢٠٢٢ **بتاريخ / /٢٠٢٢**

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ
إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

الآية ٣٢ سورة البقرة

"اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني".

صدق رسول الله ﷺ

رواه النسائي والحاكم

إهـداء

إلى روح والدي و والدتي

﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ

وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

سورة الإسراء الآية ٢٤

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي به تتم الصالحات الذي وفقني ومهد لي طريق العلم وسبله لأجد أساتذة أفاضل مدت لي يد العون والإرشاد لإتمام رسالة الدكتوراه

ومن ثَمَّ أتوجه بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور محمد علي محجوب أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة عين شمس والأستاذ بأكاديمية الشرطة**، وزير الأوقاف الأسبق، لتفضله بالإشراف على الرسالة ممَّا أضفى عليها تشريفًا كبيرًا، جزاه الله عنّا كل خير.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي في دراستي للماجستير **الأستاذ الدكتور طه عوض غازي أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون والقائم بأعمال عميد الكلية ووكيلها سابقًا** أمد الله في عمره وزاده الله علمًا.

كما أتوجه بالشكر والتقدير **للاستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد فوده**- عضو لجنة التحكيم – أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه وعميد – كلية الحقوق– جامعة بنها الأسبق.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور أحمد علي عبد الحي إبراهيم ديهوم**، أستاذ دكتور بقسم فلسفة القانون وتاريخه ومدير مركز التحكيم ومدير مركز الدراسات القانونية بكلية الحقوق جامعة عين شمس الذي أرشدني للصواب ووجهني لطرق البحث الصحيحة، أدعو له بأن يزيده الله علمًا، وجزاه الله عنّا خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لكل صاحب مرجع لجأت واسترشدت به في الرسالة، فجزى الله الجميع عنّا كل الخير.

عاصم سيد محمد علي

المقدمة

ترجع أهمية موضوع البحث إلى ارتباطه الوثيق برابطة الجنسية، حيث ثبت أن الجنسية ذات أهمية قصوى للدولة من جهة، وللفرد من جهة أخرى، وللمجتمع الدولي من جهة ثالثة، وتنعكس هذه الأهمية في الآثار القانونية المترتبة على تمتع الفرد بجنسية دولة معينة، وتوضيح أن الجنسية هي حقًا أساس كيان الدولة. نظريا – لا يمكننا أن نتخيل وجود دولة بدون رعايا ولذلك يجب على كل دولة أن تضع القواعد القانونية التي تحدد بموجبها من هم الأفراد الذين هم ركن الشعب فيها، وبناء على هذا المفهوم تعتبر الجنسية أداة توزيع البشر بين الدول المختلفة وبالتالي تحديد المجال الذي تمارس فيه كل دولة سيادتها الشخصية، أي سيادتها على جنسياتها التي تحمل جنسيتها وترتبط بالدولة برابطة الولاء والانتماء، سواء كانوا من رعايا الدولة أو خارجها. وبما أنه من الثابت أن سيادة الدولة، كما تمتد إلى كامل إقليم الدولة، وهو ما يعرف ب "السيادة الإقليمية"، تمتد إلى كل من يتمتع بجنسية الدولة حتى لو كان خارج الإقليم، وهو ما يسمى "السيادة الشخصية" للدولة، فإن مشرع كل دولة حريص على توضيح الأحكام الخاصة بجنسية دولته، في القانون أو التشريع الذي يصدره، وليس هناك شك في أن هناك أحكاما عامة، لا يختلف مضمونها من قانون وطني إلى آخر في دولة أخرى. ولا شك أن الجنسية مهمة على الصعيدين القانوني والسياسي، والجنسية القانونية هي المرجع في تحديد القانون الواجب التطبيق في كثير من المسائل التي تثار في سياق تنازع القوانين، والتي غالبا ما تكون قانون الأحوال الشخصية للفرد، أي قانون الدولة التي يحمل جنسيتها.

ومن هنا تسعى جميع الدول إلى الاستقرار، والنمو والازدهار إرضاء لشعبها، وبالطبع لايتأتى ذلك إلى بتشريع القوانين المنظمة، وتعديلها بما يجعلها تتواكب وحالات كل مجتمع، ولا ريب في أن الجنسية من أهم

الموضوعات التي تساعد على تقدم الدول، فالجنسية بمثابة معادلـة طرديـة، فكلما كان الفرد يتمتع بجنسية أصيلة لبلده، كان لديه انتماء لدولته التي يـرتبط بها من خلال الجنسية برابطة قانونية وروحية أيضًا؛ لكن حتى يوضع قـانون ما، أو يراد تعديله، فلابد قبل الإقدام على هذا أو ذاك، أن يتطـرق للقـوانين السابقة والتعرف عليها، وبالأحرى أن يبحث عن تأصيل وفلسـفة الموضـوع المراد البحث بشأنه.

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الجنسية لدى الدول والشعوب حيث تعتبر مسألة الجنسـية من الموضوعات الهامة والتي أولتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقـانون المقارن عناية خاصة لتعلقها بركن أساسي لازم لقيام الدولة وهو ركن الشعب، ومن أهم خصائصه الدوام والتجدد.

كما تظهر أهمية الجنسية للفرد من حيث الآثار القانونية التي تترتـب على التمتع بجنسية الدولة؛ إذ بمقتضاها يمكن التمييـز بـين شـعب الدولـة وسكانها، فمن يحمل جنسية الدولة يدخل في عداد عنصر الشعب للدولة حتـى ولو كان مقيماً في الخارج، أما الفرد الذى لا يحمل جنسية الدولة، حتى لو كان مقيماً على إقليم الدولة مدة طويلة فإنه يعد من الأجانب، والتمييز بين الـوطني والأجنبي له آثار قانونية هامة، فالنظام القانوني في الدولة إنما هو معد أصـلاً لخدمة الوطنيين ولهم الحق في التمتع بالحقوق والمزايا التي يقررهـا القـانون الوطني وعليهم تحمل التكاليف والالتزامات في المقابل، والدولة فـي الحقيقـة ليست إلا ممثلة لجماعة الوطنيين المكونين ركن الشعب في الدولة وذلك فـي علاقة الدولة مع الدول الأخرى، وحتى هذه اللحظة فإن التفرقة بين الـوطني والأجنبي مازالت قائمة وتفرض نفسها بحكم القانون والواقع، فالأجنبي المقـيم في داخل الدولة يتمتع بالكثير من الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطن ولكن في حدود معينة فمازالت هناك الكثير من الحقوق التي لها طابع سياسـي